

Distr.: General
15 March 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية مستدامين وشاملين للجميع

تقرير جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص

جنيف، ٧ آذار/مارس ٢٠١٢

مذكرة أعتها أمانة الأونكتاد

مقدمة

١- قررت اللجنة التحضيرية للأونكتاد الثالث عشر التي أنشأها مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين، في اجتماعها المعقود في ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، أن تعقد جلسة تدوم نصف يوم للاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد عُقد الاجتماع في ٧ آذار/مارس ٢٠١٢.

٢- وعقب مقدمة أدلى بها رئيس مجلس التجارة والتنمية، رحّب نائب الأمين العام للأونكتاد بهذه الفرصة التي تتيح التفاعل مع المجتمع المدني وقال إن المؤتمر سيتضمن منتدى للمجتمع المدني يُعقد من ١٧ إلى ٢٥ نيسان/أبريل وإن إعلان المجتمع المدني الذي سيصدر عنه سيُعرض في الجلسة العامة الافتتاحية للجنة الجامعة للمؤتمر في ٢١ نيسان/أبريل.

٣- وحُدّدت لجلسة الاستماع المواضيع الفرعية الثلاثة المبيّنة أدناه، التي نُوقشت الواحد تلو الآخر. ولكن، بما أن هذه المواضيع الفرعية لا يتناهى أحدها كلياً مع الآخر، فقد تطرقت المناقشات التي جرت في إطار كل موضوع فرعي إلى المواضيع الفرعية الأخرى.

أولاً - الموضوع الفرعي ١

تحدي الاستدامة العالمي: صعوبة المسار في معالجة الأزمات المتعددة

٤- كشفت المناقشات التي جرت بشأن هذا البند الفرعي وجود منظورات مختلفة للمجتمع المدني بشأن ضرورة اتباع نهج جديدة وابتكارية لمعالجة الأزمات المتعددة التي اعترت الاقتصاد العالمي مؤخراً، تشمل على وجه التحديد مسائل السياسات المالية، والغذاء، والطاقة، وتغير المناخ. وأشار العديد من المشاركين إلى الآثار الخطيرة لهذه الأزمات، وبخاصة على أضعف شرائح المجتمع الدولي، نظراً إلى أن هذه الشرائح قد خسرت وظائفها من دون أن تستفيد من الحماية الاجتماعية. وشدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى نموذج جديد للتنمية. ودعا أحد المتحدثين إلى إقامة شراكة عالمية بغية إتاحة مشاركة كاملة من جانب الجهات صاحبة المصلحة.

٥- ورأى كثيرون أن مسألة الأمن الغذائي مسألة ملحة للغاية. وأشار بعض الممثلين إلى ضرورة "إخراج الغذاء من سوق السلع الأساسية"، ربما من خلال وضع "خطة مارشال خضراء عالمية". واقترح بعض الممثلين الآخرين أن يُعالج موضوع التوافر الكافي للغذاء في سياق الحق في التنمية.

٦- أما بشأن دور الأونكتاد، فقد شدّد أحد الممثلين على أنه ينبغي للمنظمة أن تركز على الأعمال التي تُحدث آثاراً إيجابية على الفئات الضعيفة بوجه عام. وشدد البعض على أن المسائل الجنسانية ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من تفكير الأونكتاد. وأعرب الكثير من المشاركين عن رأي مفاده أنه ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور رئيسي في معالجة الأزمات المتعددة في السنوات القادمة ومنع حدوثها.

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢

جعل السياسات المالية تعمل لصالح الاقتصاد الحقيقي الشامل للجميع والتنمية المستدامة

٧- تناولت المناقشات هنا، بصورة رئيسية، إصلاح البنيان المالي الدولي من أجل الحد من المخاطر الشاملة وجعل السياسات المالية تعمل لصالح الشعب والاقتصاد الحقيقي. وأشار عدد من الممثلين إلى أن انهيار الأسواق المالية في الشمال بعد أزمة عام ٢٠٠٨ قد جعل تمويل التنمية أكثر صعوبة في الكثير من بلدان الجنوب. وأدت هذه الأزمات، الناجمة جزئياً عن العولمة التي يقودها المال، إلى نشوء اختلالات وأوجه لا مساواة أكبر داخل المجتمعات

وفيما بينها. وأعرب بعض الممثلين عن القلق لأن التمويل الخاص (ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر) قد استحوذ على دور التمويل العام.

٨- ودعا عدد من المشاركين الأونكتاد إلى الاضطلاع بدور أكبر في مجابهة التحديات المتمثلة في إصلاح البنيان المالي الدولي من أجل جعل السياسات المالية تعمل لصالح الشعب، بهدف تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة. وإضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون عن القلق إزاء عدم وجود آلية فعالة لإيجاد حل لأزمات الديون، وشجعوا الأونكتاد على العمل على وضع مبادئ بشأن الإقراض والاستقراض المسؤول بغية تعزيز استدامة الديون.

٩- وأعرب الكثير من الممثلين عن تقديرهم للتحليل الذي يجريه الأونكتاد بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية. ورحبوا بوجهة نظر الأونكتاد بخصوص العلاقة بين السياسات التجارية والمالية، وباقتراحه المتعلق بإزالة "المشروطة" الضارة، التي تترع إلى تقويض التنمية المستدامة. ولفت أحد المشاركين الانتباه إلى تدابير التقشف بوصفها الرد التقليدي على الأزمات المالية وأزمات الديون، بالرغم من وجود أدلة على أن مثل هذه التدابير قد أفضت في كثير من الأحيان إلى حلقة مفرغة من الانكماش والضرر الإضافي.

١٠- وأعرب عدة مشاركين عن أملهم في أن يضطلع الأونكتاد بدور هام في التصدي لبعض التحديات الرئيسية في مجال إصلاح النظام النقدي، ومن ذلك (أ) إعادة التوازن/التنسيق بين البلدان التي لديها عجز تجاري والبلدان التي لديها فائض تجاري؛ (ب) ضمان إجراء عمليات تكييف لا تؤدي إلى ركود؛ (ج) الحد من تقلبات أسعار الصرف؛ (د) إنشاء آليات تمكين من أجل حفز النمو وتمويل التدابير الخاصة بالمنافسة. ورأى البعض أن الحد من تقلبات أسعار الصرف مسألة ملحة جداً، نظراً إلى أن ارتفاع مستويات تقلبات أسعار الصرف كانت له آثار قوية على الأداء التجاري من خلال قنوات مثل الاستثمار المحلي، وأسعار الصادرات، والمنتجات المالية. وتم التشديد أيضاً على إقامة هيكل مالي إقليمية لتوفير مصادر بديلة تتيح تمويل التنمية على نحو أشمل.

١١- وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم لأن القواعد القائمة بشأن التجارة في الخدمات المالية توضع على أساس نموذج من التنظيم الذاتي، ودعوا إلى إعادة تنظيم التدفقات المالية والرأسمالية على المستوى الوطني. وأشار أحد المشاركين إلى تزايد درجة تأثير البلدان النامية الناجم عن "أمولة" أسواق السلع الأساسية، ودعا إلى تنظيم أكثر صرامة في هذا الشأن.

ثالثاً - البند الفرعي ٣

معالجة التحديات المتعلقة بحيز السياسات في الاتفاقات التجارية واتفاقات الاستثمار

١٢ - تناولت المناقشات هنا، بصورة رئيسية، مجموعة التحديات المتعلقة بحيز السياسات في الاتفاقات التجارية واتفاقات الاستثمار. فقد أشار بعض المشاركين إلى أن هذه الاتفاقات يمكن أن تحد من حيز السياسات وأن تُثير مصاعب بشأن تنفيذ السياسات الإنمائية.

١٣ - وشدد أحد المشاركين على ضرورة أن ينظر الأونكتاد إلى مضمون وشكل اتفاقات الاستثمار الدولية بحيث يشجع الاتفاقات التي تعزز الاستثمارات الإيجابية ويفرز المشاريع الضارة أو "الافتراضية"، وذلك مثلاً من خلال (أ) تضمين مقدمة الاتفاق يبين مقاصد يتمحور حول التنمية؛ (ب) إعادة النظر في نظام تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة؛ (ج) زيادة الشفافية في تسوية المنازعات، وخاصة إذا كانت تتعلق بالسياسات العامة. ويبدو أن المتحدثين اتفقوا على الحاجة إلى أن يكون هناك توازن بين الحماية والالتزامات التي تقع على عاتق المستثمرين. وأعرب عدد من الممثلين عن رأي مفاده أن من شأن قيام الأونكتاد ببحوث حول مثل هذه الاتفاقات المفترضة أن يكون ذا أثر إيجابي على البلدان النامية. وقال أحد المشاركين إنه ينبغي للأونكتاد أن يركز اهتمامه على مصلحة البلدان النامية وأن يتأكد من أن القواعد التي يجري وضعها لن تعيق تحقيق الأهداف الإنمائية لهذه البلدان.

١٤ - وشدد بعض المشاركين على ضرورة وجود اتساق في السياسات بين اتفاقات الاستثمار والأهداف الإنمائية، وعلى وجوب أن يضطلع الأونكتاد بدور الرصد في هذا السياق. وتم التشديد أيضاً على ضرورة قيام تعاون أكبر بين الأونكتاد وهيئات حقوق الإنسان ضمن الأمم المتحدة، لا سيما وأن المواضيع المناقشة ضمن الأونكتاد وثيقة الصلة جداً بحقوق الإنسان والتنمية. وتم التشديد كذلك على مسؤوليات البلدان الأم والتزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية.

١٥ - وأشار متحدث آخر إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين اتفاقات الاستثمار الدولية وتدفقات الاستثمار إلى الداخل نظراً إلى أن هناك بلداناً - مثل البرازيل - تلقت استثمارات أجنبية مباشرة من دون أن توقع اتفاقات استثمار دولية.

١٦ - وذكر أحد المشاركين أنه يتم دفع الحكومات الجديدة التي تتشكل بعد الربيع العربي نحو تحرير التجارة وأطر حماية الاستثمار، وخاصة في مجالي الزراعة والمشتريات الحكومية. وقد حد هذا الوضع الجديد من حيز السياسات الذي تحتاج إليه البلدان النامية للتصدي للتحديات القائمة في مجال التنمية. وأعرب عن مشاعر قلق لما يبدو أنه تآكل للمعاملة الخاصة والتفاضلية التي كانت ممنوحة للبلدان النامية بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية.